

جودة النمو البديل لتحقيق التنمية المستدامة

2017-05-15 إيهاب علي النواب

أن ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصادات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي، لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة بعناد في كثير من البلدان، ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه بل قد تكون أكثر أهمية، فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية، وهناك اتفاق متزايد على أن النمو الشامل الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع، هو عنصر مهم فيما يطلق عليه النمو الجيد، والقاسم المشترك للنمو الشامل هو جودته، وقد بين التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث أن النمو المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج الاجتماعية، وبالمثل تكون النتائج الاجتماعية الجيدة التي تتحقق دون نمو سليم غير قابلة للاستمرار.

فالنمو الجيد في الاقتصادات النامية لا بد أن يشجع الغايات النهائية لأي سياسة تنمية أي تحسين مستويات المعيشة، وخفض الفقر، وتقليل التفاوت، وتُظهر دراسات كثيرة في هذا المجال أن البلدان التي تسجل ارتفاعا دائما في النمو وتراعي الاعتبارات الاجتماعية، يرحح أن تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر بوتيرة أسرع، ومن ثم ينبغي أن يكفل النمو الجيد إدراج شرائح المجتمع الموجودة على حافة عملية النمو. فإن إعادة توزيع ثمار النمو أقل أهمية من ضمان أن يكون النمو عريض القاعدة ويؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية.

مقياس جودة النمو

على الرغم من توافق آراء الاقتصاديين على أن النمو وحده لا يؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية فإنه لم يتم حتى الآن وضع تعريف محكم للنمو مرتفع الجودة

أو التعبير عنه رسمياً بأرقام، والفكرة الأساسية من ذلك هي أن ليس كل النمو يؤدي إلى نتائج اجتماعية مواتية. فطريقة توليد النمو عامل حاسم في قابليته للاستمرار وقدرته على خلق وظائف كريمة، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر، وأن الهدف من تصميم مؤشر جودة النمو هو لرصد هذه الخصائص المتعددة الأبعاد للنمو بالتركيز على جوهر طبيعته والنتائج الاجتماعية المرجوة، ومؤشر جودة النمو هو مؤشر مركب يتسم بتصميمه بالبساطة والشفافية، فهو ناتج عن تجميع لبنتي بناء هما: طبيعة النمو الجوهرية أي قوته واستقراره وتنوع مصادره وتوجهه إلى الخارج وبُعدده الاجتماعي الذي يمثل النواتج الاجتماعية المرغوبة من النمو.

ومن منظور إقليمي تميزت مناطق أمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، بتسجيل أقوى أداء على مؤشر جودة النمو، لأسباب يعزى معظمها إلى التحسن الكبير في المكون الاجتماعي للمؤشر، وقد بدأت أمريكا اللاتينية من قاعدة ضعيفة، حيث كانت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في أوائل التسعينات وتحسن أداء منطقة وسط وشرق أوروبا على المؤشر بفضل التقدم الاجتماعي الكبير المحرز بعد التحول إلى الاقتصاد السوقي في تلك المنطقة، وكان النمو القوي هو المحرك الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي وجه أغلبه نحو التصدير، وحقق مكاسب كبيرة في الإنتاجية من خلال عمليات نقل التكنولوجيا والابتكارات.

وهذه المناطق الرائدة تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يساعدها تحسن البعد الاجتماعي المقترن بمعدلات نمو قوية نسبياً. وتأتي بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأخيرة على الرغم من النمو القوي الذي حققته مؤخراً، والذي لم يترجم حتى الآن إلى تحسن في النتائج الاجتماعية. وتشير النماذج التجريبية إلى أن هناك مجالاً كبيراً أمام صناع السياسات لتحسين جودة النمو بتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار السياسي، وجودة المؤسسات، والإنفاق العام لصالح الفقراء، وتطوير القطاع المالي ومن المؤكد أن وجود بيئة خارجية مواتية بشكل أكبر عاملٌ مفيد. وتسهم زيادة الموارد العامة للقطاعات الاجتماعية

مثل الصحة والتعليم في تعزيز رأس المال البشري، الأمر الذي لا تقتصر نتيجته على زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل، وإنما أيضا يتيح تكافؤ الفرص للأفراد لجني ثمار النمو الأعلى. وتسهم زيادة تطوير القطاع المالي، الذي ييسر الحصول على الائتمان، في إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص لخلق الثروة ووظائف جيدة، وتؤدي الأوضاع الخارجية، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى معالجة أوجه القصور في المدخرات المحلية المتصلة بالاستثمار المحلي وتعجل وتيرة نقل التكنولوجيا والمعارف.

مجال لتحسين كفاءة او جودة النمو

رغم أن مؤشر جودة النمو يسهم في التحليل الجاري لتفاوت النمو، فهناك عدة سبل لتحسين المؤشر، وتوجد لدى المؤشر إمكانات باعتباره أداة حسنة التوقيت وفعالة التكلفة تتيح لصناع السياسات مراقبة التقدم المحرز في تحقيق النمو الشامل. ولكنه كبقية المؤشرات ترتفع جودته بجودة البيانات التي تغذيها. ونظرا لضعف البيانات لاجتماعية من حيث الجودة والتسلسل، فقد يضطر الباحثين إلى استيفاء عدد من البيانات داخليا واستخدام متوسطات على مدى خمسة أعوام. ويمكن تحسين المؤشر بإدراج مقاييس للتفاوت مثل متغيرات سوق العمل.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي الانتباه إلى أن المؤشر لا يعالج الاستمرارية في الأجل الطويل، ويعني ذلك ببساطة أن المؤشر لا يمكنه التنبؤ بما إذا كانت سياسات البلد الحالية التي قد تحسن جودة النمو اليوم ستؤدي إلى كارثة اقتصادية أو بيئية في الأجل الطويل. وعلى سبيل المثال، يمكن لبلد ما أن يحسن جودة النمو لديه باستنفاد موارده الطبيعية بسرعة أو بزيادة الدين العام، إن مؤشر جودة النمو أداة مفيدة في السعي إلى إيجاد مقياس أفضل لجودة النمو ويمكن أن يساهم في توجيه الاستراتيجيات.

ومن جهته، أكد شانتا دوفارجان، الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، أن النمو الشامل يمثل واحدا من التحديات الكبرى التي تواجه تنمية البلدان الأقل تقدما، والبلدان النامية.

وأضاف دوفارجان، في تدخله، أن النمو الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، مشيرا إلى أنه في غياب توزيع عادل وانعكاسات إيجابية وحقيقية، وخاصة على مستوى جودة الحياة، والشغل والتربية، فإن هذا النمو يبقى غير كاف. وذكر الخبير الاقتصادي أن النمو الشامل يقوم على فكرة مفادها أن النمو الاقتصادي مهم، لكنه غير كاف لإحداث تحسن مستدام للرفاهية بصفة عامة، والذي يتطلب تقاسما عادلا لنتائج النمو، مشيرا إلى أنه يلاحظ أن عدة بلدان، وخاصة في آسيا وإفريقيا، تحقق معدلات نمو بصورة مستدامة، في حين تظل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، كمعدلات البطالة والفقير، شبه مستقرة.